



القرار

بعد التدقيق والمداولة نجد إن المدعين :

١. نجوى إسماعيل إبراهيم الصوص وغريب إسماعيل إبراهيم الصوص وليهما إسماعيل إبراهيم محمد الصوص بموجب حجة الولاية رقم (٩١/٨٠٥/٧) تاريخ ٩٧/٨/١٠ الصادرة عن محكمة عمان الجنوبية الشرعية .
٢. هيفاء عبد الرحمن محمد أبو هيظ
٣. هيا عبد الرحمن محمد أبو هيظ

قد أقاموا بتاريخ ٢٠١٣/٣/٣١ الدعوى رقم ٢٠١٣/٩٩١ لدى محكمة صلح حقوق جنوب عمان ضد المدعى عليه خليل سليمان خليل خليل لمطالبته :

١. بمنع المعارضة في منفعة عقار مقدرة لغايات الرسوم بمبلغ (١٥٠٠) دينار.

٢. مطالبته ببديل أجر المثل عن فترة إشغال المدعى عليه للعقار موضوع الدعوى من تاريخ

٢٠١٣/١/١ وحتى صدور قرار الحكم مقدرة لغايات الرسوم بمبلغ (١٥٠٠) دينار.

وذلك كما هو وارد تفصيلاً بلائحة الدعوى.

وبنتيجة المحاكمة أمام محكمة الدرجة الأولى أصدرت بتاريخ ٢٠١٤/١١/٣٠ قرارها المتضمن منع المدعى عليه من معارضة المدعين في العقار موضوع الدعوى والواقع على قطعة الأرض رقم (٣١) حوض رقم (١) العلكومية ، قرية خريبة السوق وجاوا من أراضي جنوب عمان وإلزامه بتسليمه خالياً من الشواغل وإلزام المدعى عليه بأن يؤدي للمدعين مبلغ قدره (٢٢٩٤) و (٣٨٤) فلساً وإلزام المدعى عليه بالرسوم والمصاريف ودون الحكم بالفائدة ومبلغ (٢٥٠) ديناراً أتعاب محاماة عن شقي المطالبة.

لم يرتض المدعى عليه بهذا القرار فطعن فيه لدى محكمة استئناف حقوق عمان فأصدرت بتاريخ ٢٠١٥/٦/٩ الحكم رقم ٢٠١٥/١٩٠٩٥ وتدقيقاً والمتضمن رد الاستئناف شكلاً وتضمين المستأنف الرسوم ومبلغ (١٢٥) ديناراً أتعاب محاماة.

لم يرتض المستأنف بهذا القرار فطعن فيه تمييزاً بتاريخ ٢٠١٥/١١/١٧ على العلم.

**ودون التعرض لأسباب الطعن** نجد إن المدعين قد قدروا قيمة دعواهم بمبلغ (٣٠٠٠) دينار كبديل أجر مثل للعقار موضوع الدعوى وبديل منفعة عقار وذلك لغايات الرسوم .

وحيث إن الخبرة التي أجرتها محكمة الصلح لتقدير بدل أجر المثل السنوي للعقار موضوع الدعوى قد قدرت بدل أجر المثل بمبلغ (٢٧٠٠) دينار.

كما وقدرت بدل أجر المثل الذي يستحقه المدعون عن المدة المطالب بأجر المثل عنها بمبلغ (٣٤٤١) ديناراً و(٥٧٥) فلساً وأن حصص المدعين من هذا المبلغ هو (٢٢٩٤) ديناراً و (٣٨٤) فلساً وعليه فيكون مجموع قيمة الدعوى بشقيها حسب تقدير الخبير مبلغ (٦١٤١) ديناراً و (٥٧٥) فلساً والذي اعتمده محكمة الصلح في إصدار قرارها .

وحيث إن قيمة الدعوى التي قدرتها الدعوى لغايات الرسوم وتقدير الخبير لقيمة مطالبات المدعين تقل عن عشرة آلاف دينار .

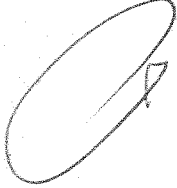
وحيث من المقرر قانوناً بمقتضى المادة (٢/١٩١) من قانون أصول المحاكمات المدنية أنه لا يجوز الطعن تمييزاً في الأحكام الصادرة عن محكمة الاستئناف في الدعاوى الحقوقية التي لا يزيد قيمة المدعى به على عشرة آلاف دينار إلا بعد حصول الطاعن على إذن بالتمييز من رئيس محكمة التمييز أو من يفوضه وبما أن الطاعن لم يحصل على الإذن المطلوب وفقاً لأحكام المادة (٢/١٩١) سألغة الإشارة فيكون الطعن التمييزي المائل مستوجب الرد شكلاً.

لهذا وتأسيساً على ما تقدم نقرر رد الطعن التمييزي شكلاً وإعادة الأوراق إلى مصدرها.

قراراً صدر بتاريخ ١٢ شوال سنة ١٤٣٧هـ الموافق ١٧/٧/٢٠١٦م

برئاسة القاضي

نائب الرئيس



عضو

نائب الرئيس

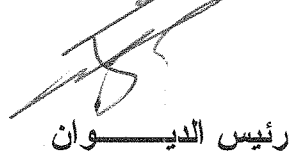


عضو



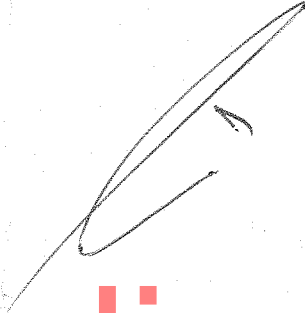
عضو

عضو



رئيس الديوان

دقيق / فاع



lawpedia.jo